



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١١ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من المادة القضاة فاروق محمد الماسي و جعفر ناصر حسين وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أنتمن وسامي المعمرى المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المدعي / جبار جبار كامل /وكيله المحامي سنان جبار محسن .
 - المدعى عليه / السيد وزير المالية / إضافة لوظيفته .
- الإشعاء :

ادعى وكيل المدعي بان موكله اشترى عام ١٩٩٣ سهماً تصرفية من القطعة الزراعية المرقمة ٤٢٣٦/٢ مقاطعة ٥ شاعورة وأم جدر وسجلت السهام باسم المدعي في دائرة التسجيل العقاري المختصة ، وبعد ذلك فوجئ المدعي بمصادرة تلك السهام وتسجيلها باسم وزارة المالية بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٠٣ في ١٩٩٧/٨/١١ بدون سند قانوني وطلب الحكم بإعادة تسجيل تلك السهام باسم المدعي وبعد تعيين موعد للمرافعة كمر وكيل المدعي ما ورد بعريضة الدعوى وأضاف ان ارض موكله قد صودرت وطلب اما إعادة القطعة إليه أو تعويضه عنها لأنها سجلت باسم وزارة المالية وقد دفع وكيل المدعي عليه/إضافة لوظيفته طلباً رد الدعوى من جهة الخصومة أولاً ، ولكون قرار مجلس قيادة الثورة الملغى كان قد ألغى قرارات التعويض العنسي ، فإن كان المدعي هو من عوض او اعادت إليه قطعة الأرض لايعتبر ذلك مصادرة اما اذا كان قد اشترى قطعة الأرض من آخر



فيمكن الرجوع على الآخر للمطالبة بحقوقه ، وبعد ان استمعت المحكمة إلى أقوال وكلي الطرفين وإكمال تدقيقاتها فهم ختام المرافعة .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان طلب المدعي تضمن انه قد اشترى عام ١٩٩٣ سهماً تصريفية في قطعة الأرض الزراعية المرقمة ٤٢٣٦/٢ مقاطعة (٥) شاعورة وأم جدر وسجلت تلك السهام بأسمه في دائرة التسجيل العقاري وفوجئ بمصادرة تلك السهام وتسجيلها بأسم وزارة المئوية بالاستناد لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (١٠٣) في ١١/٨/١٩٩٧ دون وجه حق اوسند قانوني وطلب الحكم بإعادة تسجيل تلك السهام بأسمه ووجدت المحكمة بعد تدقيق مستندات الدعوى وأقوال الطرفين ان قطعة الأرض التي اشترى المدعي سهماً تصريفية فيها هي من الأراضي التي منحت إلى المستملك منهم بطريق التعويض العيني الصادرة بها قرارات من لجان الاستملاك والتقدير المشكلة على وفق أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٢٢٢) في ٢٦/٢/١٩٧٧ وبعدها صدر قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٠٣ في ١١/٨/١٩٩٧ بإلغاء قرارات التعويض العيني في كل من محافظات بغداد وديالى وواسط للسنوات ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ وإعادة الأراضي المعوض بها عنياً بموجب تلك القرارات إلى الدولة اذا كانت مسجلة بأسم المستملك منهم أو الأشخاص الذين حلوا محلهم عن طريق حوالة الحق وهذا ما ورد بالبند (أولاً) من قرار مجلس قيادة الثورة المذكور ورسم البند (ثانياً) منه كيفية تعويض من تسترد الأرض التي منحت له نتيجة التعويض العيني ، كما نص البند (ثالثاً) على حقوق من انتقلت له الأرض او حل محل المستملك منه

كويت مارو عيراق

داد كاير باقاي نيستيجاير



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

٢٠٠٩ / ٧ / ١١

عن طريق حوالة الحق . وحيث ان المدعي من الأشخاص المشمولين بالفقرة (ثالثاً) من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٠٣) المشار إليه وان بإمكانه الرجوع على من تلقى الأرض منه بما يدعيه من حقوق . لذلك فإن الأرض لم تصدر كما ادعى المدعي والما اعيدت لوزارة المالية وخصصت لأغراض الإصلاح الزراعي مقابل إعادة الأرض التي استمكت لقاء التعويض العيني ، وبإمكان المدعي الرجوع على من تلقى منه الأرض والمطالبة بحقوقه ، عليه وحيث ان وكيل المدعي قد أُلغى في جلسة يوم ٢٠٠٩/٨/١١ ان موكله لم يكن طرفاً في معاملة التعويض العيني أي لم يكن مستملاً منه وإنما تلقى الأرض عن طريق الشراء من الذي خصصت الأرض له بقرار التعويض العيني ، وأنه يطالب بإعادة الأرض إليه وتسجيلها بأسمه ، وحيث ان المدعي لم يحرم من التعويض وبإمكانه الرجوع على من تلقى منه الأرض لذلك تكون دعواه فائده لسندها القانوني . فقرر الحكم برد دعوى المدعي و تحميله المصروفات وأتعاب محاماة لوكيل المدعي عليه وقدرها (٥٠.٠٠٠) خمسون ألف دينار حكماً باتاً صادراً بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/١١ .

الرئيس

منحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جابر ناصر حسين

العضو

أكرم أحمد البيان

العضو

محمد صباح التاشيد

العضو

عبد صالح التميمي

العضو

ميثقال شمشون قاسبي

العضو

حسين أبو الخمر

العضو

سامي المتيري

دفتري
القانوني
الغرفة الأولى